إشارات الزَّبِيدِيِّ (ت ١٢٠٥ هـ)

إلى اختلافات نُسَخِ «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ)

وأثرها في ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة في «تاج العروس»

إعـداد

دكتور/ مصطفى محمد صلاح

باحث بمجمع اللغة العربية بالقاهرة

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤م

ض

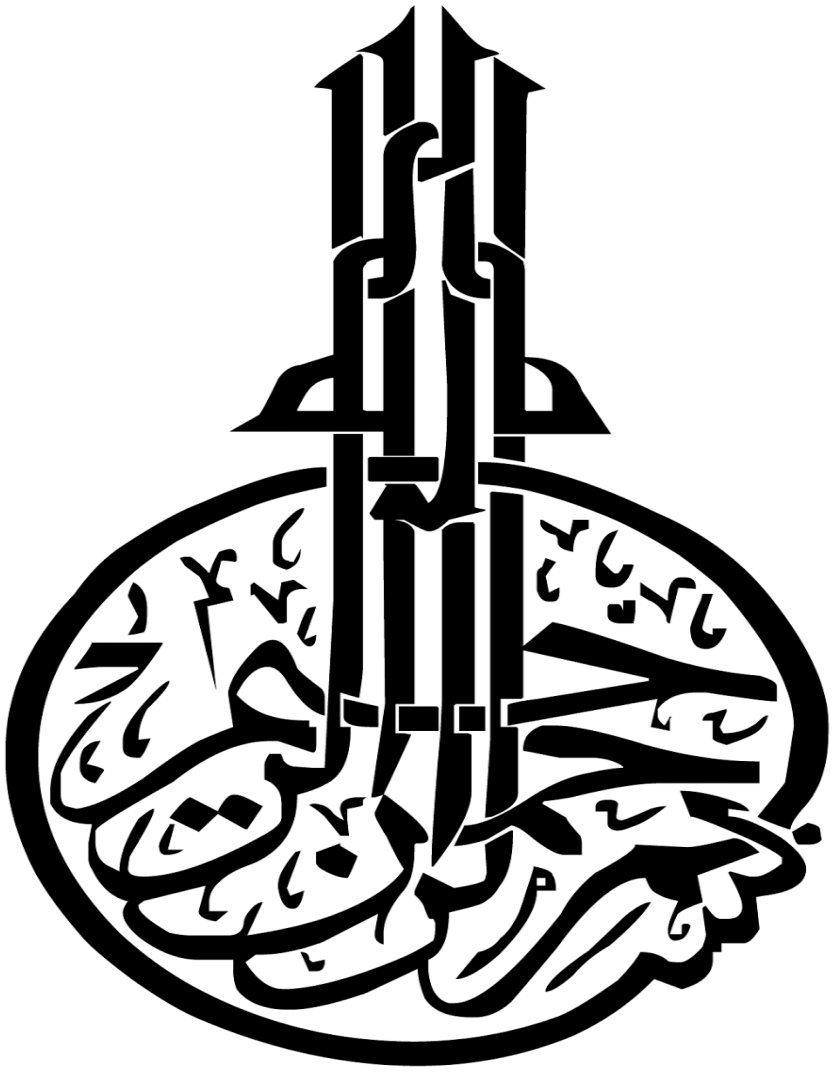

إشارات الزَّبِيدِيِّ (ت ١٢٠٥ هـ) إلى اختلافات نُسَخِ "القاموس المحيط" للفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) وأثرها في ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة في "تاج العروس"

د/ مصطفى محمد صلاح
قسم أصول اللغة: باحث بمجمع اللغة العربية بالقاهرة -جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني:
moustafasalah78@yahoo.com

الملخص:

يتناول هذا البحث بالدراسة "إشارات الزَّبِيدِيِّ (ت ١٢٠٥ هـ) إلىٰ اختلافات نُسَخِ القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) وأثرها في ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة في تاج العروس"، حيث جاءت هذه الإشارات في أثناء شَرْحِ الزَّبِيدِيِّ القاموسَ المحيط، وكان لهذه الإشارات إلىٰ تلك الاختلافات بين النُّسَخِ أَثَرٌ مَلْمُوسٌ في ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة؛ وتَنَوَّعَتْ هذه الاختلافات بين ما كان منها للتأكيد علىٰ الضبط الصحيح للفظ ووزنه، وما كان منها لزياداتٍ لألفاظ جديدة مختلفة الضبط، وما كان منها لزياداتٍ لإيضاح الدلالة، وما كان منها لزياداتٍ لتعميم شمول المعنىٰ لأنواعٍ وأجناسٍ مختلفة، ولم تَخُلْ - ضِمْنَ هذا وذاك كُلِّهِ - من زياداتٍ في الجُمُوعِ. وكان الزَّبِيدِيُّ قد عَبَّرَ عن تلك الاختلافاتِ بَيْنَ النُّسَخِ بعبارات وقف عليها البحث، ثم بَيَّنَ موقف الزَّبِيدِيِّ من اختلافات النُّسَخِ التي أوردها من خلالِ عَرْضِ نماذجَ مُتَنَوِّعَةٍ منها تشمل أنواعها المختلفة في دراسة لغوية نقدية مقارنة ببعض ما ورد في المعجمات الأخرىٰ، ولم يكن موقف الزَّبِيدِيِّ من تلك الاختلافات واحدًا، بل كانت له مَواقِفُ مختلفةٌ تَبَعًا لنوع الاختلاف وأثره علىٰ الدلالة وإثراء المعجم العربي بصفة عامة، هذه المواقف التي حَدَّدَ علىٰ أساسها

الزَّبِيدِيُّ اختلافاتٍ صحيحةً قَبِلَها ونَبَّهَ علىٰ صِحَّتِها، واختلافاتٍ رآها مَحَلَّ تَأَمُّلٍ، واختلافاتٍ لم يعلق عليها، واختلافاتٍ رأىٰ أنها لا تُضِيفُ جديدًا للمعنىٰ فأشار إلىٰ ذلك، واختلافاتٍ رآها مُؤَكِّدة لمعلومات سابقة، واختلافاتٍ رآها مُكَرِّرَةً لمعلومات سابقة بِنَصِّها وأَنْ لا فائدةَ من هذا التكرار فأشار إلىٰ ذلك، واختلافاتٍ رفضها لعدم صِحَّتِها، وانْفِرادِ بعض النسخ بها دون سائِرِها مع هذا الخطأ البَيِّنِ الواضِحِ فيها.

وتكمن أهمية تناول البحث لهذا الموضوع في الاستفادة من طريقة معالجة أحد علماء اللغة المعجميين لاختلافات النسخ بأنواعها في معجمه لتوظيف ذلك في إثراء المعجم العربي الحديث في ضبط الألفاظ، وتحديد الدلالات الصحيحة وإتقان صوغها صَوْغًا صَحِيحًا دون خطأ، أو زيادة، أو نقصان، أو تكرار، وهو الذي حَرَصَ عليه الزَّبِيدِيُّ وأشار إليه في مقدمة التاج من تَحَرِّي الاخْتِصارِ، وسُلُوكِ سَبِيلِ التَّنْقِيَةِ والِاخْتِيارِ، وتَجْرِيدِ الأَلْفاظِ عَنِ الزِّياداتِ الَّتي يُسْتَغْنَىٰ عَنْها في حَطِّ اللِّثامِ عَنْ وَجْهِ الـمَعْنَىٰ عِنْدَ ذَوِي الأَفْكارِ.

الكلمات المفتاحية: المعاجم – النُّسَخ – الزبيدي – تاج العروس – القاموس المحيط – الدلالة.

Al-Zubaidi's (d. 1205 AH) references to the differences in the copies of the " Al-Qamoos Al-Muhit" by Al-Firouzabadi (d. 817 AH) and their impact on controlling words and formulating significance in " Taj Al-Aroos"

Dr. Mustafa Mohamed Salah Department of Language Origins: Researcher at the Arabic Language Academy in Cairo - Arab Republic of Egypt.

Email: moustafasalah78@yahoo.com

Abstract :

This research examines Al-Zubeidi's references (1205 H) to the versions' differences in "Al-Qamoos Al-Muhit" of Veruzabadi (817 H) and their impact on adjusting the words and the formulation semantic in "Taj Al Aroos". These references came during Al-Zubeidi's explanation of "Al-Qamoos Al-Muhit". And these references to the differences between the versions had a noticeable effect on adjusting the words and semantics. These differences varied from those to emphasize the correct accuracy and meter of the term, to additions of new terms with different accuracy, to additions to clarify meaning, and to additions to generalization of the meaning of different types and different categories. And it was not without - within all of this - increases in the plurals. Al-Zubeidi had expressed these differences between the versions in terms that the research had discussed. The research then explained Al-Zubaidi’s opinion on the differences in the versions that he had mentioned by presenting various examples of them that included their different types in a critical linguistic study compared to some of what was mentioned in other dictionaries. Al-Zubaidi's opinion on these differences was not the same, but rather he had different opinions depending on the type of difference and its effect on the semantic and enrichment of the Arabic

lexicon in general. These opinions on the basis of which Al-Zubaidi identified valid differences that he accepted and pointed out their validity, differences that he saw as a matter of contemplation, differences that he did not comment on, differences that he saw as adding nothing new to the meaning, so he pointed to that, differences that he saw as confirming previous information, differences that he saw as repeating previous information in its text and that there is no benefit from this repetition, so he pointed to that, and differences that he rejected due to their invalidity, and the fact that some versions are unique to them and not the rest, with this clear and obvious error in them. The importance of the research's treatment of this topic lies in benefiting from the method of one of the lexicographers' linguists' treatment of the differences in the various types of versions in his dictionary, in order to employ that in enriching the Modern Arabic lexicon in adjusting words, determining the correct sementics, and perfecting their formulation in a correct manner without error, addition, subtraction, or repetition, which is what Al-Zubaidi was keen on and referred to in the introduction to Al-Taj.

Keywords:
Dictionaries - Naskhs - Al-Zubaidi - Taj Al-Arous - Al-Muhit Dictionary - Semantics.

أولًا: مُقَدِّمَةٌ:

تختلف نُسَخُ المخطوطات بوجه عام، بصرف النظر عن مجال تخصصها، ولذلك أسباب، منها:

١. الاختلاط والنسيان، فربما اختلطت كلمة علىٰ أذن السامع من إملاء المؤلف فأبدل بها غيرها، أو نَسِيَها فأدَّاها بمعناها.

٢. **تحريف القراءة** بسبب النُّسَخِ التي كانت غير منقوطة أو مشكولة.

٣. **تعديل المؤلف النَّصَّ في نسخة أخرى** تنقيحًا وتجويدًا للنص بعد إعادة النظر فيه، كما فعل الفيروزآبادي في تبييض ما كتبه من قبل من نسخة القاموس في نسخة أخرىٰ أصح منها كتبها بمكة.

٤. **كثرة مجالس الإملاء**؛ فقد كان المؤلف أحيانًا يملي كتابه مَرَّاتٍ كَثِيرَةً كما فعل الأصمعي في كتاب "خلق الإنسان"؛ فقد أملاه خمس عشرة مرة في مجالس مختلفة، وكما فعل ابن دريد في "الجمهرة"؛ فقد أملاه في فارس، ثم أملاه في البصرة وبغداد من حِفْظِهِ، ووَصَفَ الزَّبِيدِيُّ في التاج بَعْضَ نُسَخِ الجَمْهَرَةِ بِقَوْلِهِ: وفي النُّسَخِ الـمُعْتَبَرةِ مِنَ الجمْهَرة.

٥. **تصحيف النُّسَّاخِ**، وتحريف الرواة بسبب الكلمات المتشابهة.

٦. **تَزَيُّدُ الرُّواةِ** مِمَّا يُسَمَّىٰ بالـمُدْرَجِ من الكلام للشرح مما لَيْسَ من أصل قول المؤلف.

٧. **اختلاف اللهجات**، فينطق الراوي أو الناسخ علىٰ حسب لهجته فتقع اختلافات صرفية ولغوية في نُسَخِ المخطوطات.

واختلاف نسخ مخطوطات المعاجم ليس بِدَعًا من ذلك؛ إذ يسري علىٰ مخطوطات المعاجم ما يسري علىٰ جميع أنواع المخطوطات الأخرىٰ، ومن ثَمَّ يرىٰ

الباحث أن البحث العلمي في حاجة إلىٰ دراسات بحثية معجمية عن اختلاف مخطوطات المعاجم تناظر تلك الأبحاث التي سبقت عن اختلاف المخطوطات في مجالات أخرىٰ، وقد ذكر الباحث أمثلة منها في الدراسات السابقة، وهذا البحث يمثل بداية ومحاولة من الباحث لرصد أثر اختلاف نسخ المخطوطات علىٰ ضبط الألفاظ وصوغ الدلالات المعجمية.

والحق أن الزبيدي أولىٰ اهتمامًا كبيرًا في شرح القاموس لاختلاف نُسَخِ المخطوطات – علىٰ كثرتها – وذكر اختلافاتٍ كثيرةً يصعب حصرها، وكان لذلك أثر كبير في ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة في معجمه تاج العروس، وهو ما قام البحث بدراسته وإلقاء الضوء عليه من خلال نماذج تجسد هذا الجهد الذي قام به الزبيدي وآتىٰ ثمره في معجمه.

ثانيًا: أهمية جمع نسخ المخطوطات للكتاب الواحد:

حَرَصَ العلماء قديمًا وحديثًا علىٰ جمع نُسَخِ المخطوطات للكتاب الواحد، وكانوا يدركون أن بعض المخطوطات أقرب إلىٰ النص الأصيل من غيرها؛ ولذلك كانوا يحرصون علىٰ أوثق النُّسَخِ، ويرجعون إلىٰ نُسَخٍ كثيرة لتحقيق النص قبل الحكم عليه، ويشددون في عدم التلفيق بين الروايات، فأوجب أبو سعيد السُّكَّرِيُّ في شرح أشعار هذيل عدم التلفيق في رواية الأشعار بين الروايات.

وأعظم النُّسَخِ قيمةً عند العلماء تلك التي كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه، تليها المخطوطة التي نسخها أحد تلاميذه وأجازه بها كما سمعها منه إملاءً في حلقة الدرس، أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التي يكون المؤلف قد صححها وأجازها[1].

(١) بتصرف من: تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره، د. عبد المجيد دياب، ص ٦٢ – ٦٤، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، سنة ١٩٩٣م.

ثالثًا: منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي في هذا البحث مَنْهَجًا له.

رابعًا: الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث علىٰ دراسات سابقة عن أثر اختلافات نُسَخِ المخطوطات في المعاجم العربية القديمة علىٰ ضبط الألفاظ أو صوغ الدلالة، ووجد أن أقرب بحثين كُتِبا عن فروق المخطوطات عمومًا - دون دراسة أثرها - هما: "فروق نسخ القاموس المحيط من رواية الشيرازي في معجم معيار اللغة"، وهو بحث منشور علىٰ ثلاثة أجزاء بمجلة معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد ٥٤، ج ١ شهر مايو، و ج ٢ شهر نوفمبر، ٢٠١٠م، المجلد ٥٥، ج ٢ شهر نوفمبر، ٢٠١١م، للباحث عاطف محمد المغاوري، جَمَعَ فيه مَرْوِيَّاتِ فروق نُسَخِ القاموس المحيط التي أثبتها الشيرازي لما يرىٰ الباحث من أهميتها في تحرير متن المعجمات العربية، وأحصاها فوجدها ١١٢٠ فرقًا، وقد وضعها مُرَتِّبًا جُذُورَها وَفْقَ مدرسة القافية التي اعتمدها الفيروزآبادي في القاموس وتلاه الشيرازي في "معيار اللغة". أما البحث الآخر فهو: "إشارات التحقيق في معجم تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي"، وهو بحث منشور بمجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب إفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، ع ٥، مارس، ٢٠١٥م، للباحثة عائشة يطو، تحدثت فيه عن جهود الزبيدي في شرح القاموس ومنهجه في الشرح والتحقيق، مع إشارةٍ عابرة إلىٰ اعتماد الزبيدي علىٰ مجموعة من النُّسَخِ والمقابلة بينها مع إثبات الفروق، وذَكَرَ البحث بعض أسماء تلك النُّسَخِ مع بضعة أمثلة دون دراستها.

ثم توجد بعد ذلك دراسات وأبحاث عن اختلافات نسخ المخطوطات في مجالات أخرىٰ؛ مثل: "تنبيهات ابن خروف في شرحه (تنقيح الألباب) إلىٰ اختلاف نص سيبويه بين نُسَخِ (الكتاب)"، وهو بحث منشور بمجلة مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، جامعة الحدود الشمالية - مركز النشر العلمي والتأليف والترجمة، المملكة

العربية السعودية، مج ٥، ع ١، يناير، ٢٠٢٠م، للباحث عبد الله بن عثمان اليوسف. وكذلك: "اختلاف نُسَخِ المخطوط: تفسير القرماني نموذجًا"، وهو بحث منشور بمجلة ريحان للنشر العلمي، ع ٤١، نوفمبر، ٢٠٢٣م، مركز فكر للدراسات والتطوير، سوريا، للباحث محمد مجاهد أبو علي.

ولا شك أن دراسة أثر اختلاف المخطوطات في أي مجال من مجالات العلوم لها فَوائِدُها الجَمَّةُ في إثراء هذه العلوم والعمل علىٰ إحكام ضبطها لفظًا ومعنًىٰ، لجَنْيِ ثَمَراتِها فَهْمًا واسْتِنْباطًا للأحكام المتعلقة بها.

خامسًا: إشارات الزَّبِيدِيِّ إلى النُّسَخِ التي اعتمد عليها:

اعتمد الزَّبِيدِيُّ علىٰ أكثر من نُسْخَةٍ، وإن لم يَذْكُرْ عَدَدَ هذه النُّسَخِ، أَوْ يَنْسِبْها كُلَّها إلىٰ وَصْفٍ يميزها عن غيرها، وإنما نَسَبَ بعضها فقط، وترك أَكْثَرَها دون نِسْبَةٍ.

أمّا نُسْخَتُهُ الخاصَّةُ التي اعتمد عليها في الشرح وجعلها أساسًا له، فكان يشير إليها بقوله: "في نسختنا"[(١)]، أو قوله: "نُسْخَة الصِّحاحِ الَّتِي عِنْدَنَا، وكَذَا نُسْخَة القَامُوس"[(٢)]، وأحيانًا يزيدها وَصْفًا فيقول: "نُسْختنا الصَّحِيحَة"[(٣)]، أو "نُسْختنا الْمَوْجُودَة"[(٤)]، مع عدم نَفْيِهِ الصِّحَّةَ دائمًا عن غيرها من النُّسَخِ؛ فكان أحيانًا يقول: "ويوجَدُ هُنا في بعض النُّسَخ الصَّحِيحَةِ زيادة"[(٥)]، أو يقول: "هُوَ في نُسْخَتِنا ... وسَقَطَتْ عَنْ غَالِبِ الأُصُولِ الْمُصَحَّحَةِ"[(٦)].

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ١/ ٢٨٣، تح/ مصطفىٰ حجازي وآخرين، مراجعة/ عبد الستار أحمد فراج وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

(٢) المصدر السابق، ٥/ ٣٧١.

(٣) المصدر السابق، ١/ ٥١٧.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ٢/ ١٠٩.

(٥) المصدر السابق، ١٥/ ٢٨٠.

(٦) المصدر السابق، ١/ ٩٨.

وقال في مقدمة التاج مُتَحَدِّثًا عن القاموس المحيط: "اسْتَسْعَيْتُ يَعْبُوبَ اعْتِنائِي في وَضْعِ شَرْحٍ عَلَيْهِ، ممزوجِ العبارَة، جامعٍ لموادِّهِ بالتصريح في بعضٍ، وفي البَعْض بِالْإِشَارَةِ، وافٍ ببَيَان ما اختلَف من نُسَخِه، والتصويبِ لما صَحَّ منْها مِنْ صَحيحِ الأُصول، حاوٍ لذِكْر نُكَتِهِ ونوادِرِهِ، والكَشْفِ عَنْ مَعَانِيهِ والإنباه عَن مَضارِبه ومآخذه بصرِيح النُّقول، والتقاطِ أبياتِ الشواهد لَهُ، مُسْتَمِدًّا ذَلِك من الكُتُبِ الَّتِي يَسَّرَ اللهُ تَعَالَىٰ بِفَضْلِهِ وُقُوفِي عَلَيْها"[1].

أما النُّسَخُ التي نَسَبَها إلى وَصْفٍ يميزها، فجاء وَصْفُهُ لها هكذا:

(النُّسْخَة الصَّحِيحَة المَكِّيَّة - النُّسْخَة المَلَكِيَّة - النُّسْخَة الرَّسُولِيَّة - النُّسْخَة الطَّبْلاوِيَّة (نُسْخَة الشَّريفِ كما يُسَمِّيها الخفاجي) - النُّسَخ المَغْرِبِيَّة - الأصول المَشْرِقِيَّة - النُّسْخَة الَّتِي بخطِّ المصنِّفِ - نُسْخَة المؤلّف الَّتِي بِخَطِّهِ - النُّسْخَة المَوْثُوق بها - نُسْخَة شَيْخِنا الإِمَام رَضِيّ الدّين المِزْجاجِيّ - النُّسْخَة الَّتِي شَرَحَ عَلَيْها شَيْخُنا - نُسْخَة ميرزا عَليّ الشِّيرَازِيّ - نُسْخَة الشَّرَفِ الأَحْمَر - النُّسْخَة المَشْهُورَة، وَهِي سماعُنا علىٰ الشُّيُوخ - النُّسْخَة المَقْرُوءَة - نُسْخَة الشَّيْخ أبي الحسن عَليّ بن غَانِم المقدسيّ - نُسْخَة المَنَاوِيّ - نُسْخَة القرافي أو نُسْخَة البَدْر القَرَافِيّ - نُسْخَة قاضي كجرات - نُسْخَة الأَصْل - نُسْخَة الكفويّ - أُصُولنا أو أُصُولنا المُصَحَّحَة أو أُصُول القامُوس - نُسْخَة المُعْجَم - نُسْخَة الشَّيْخِ عَبْدِ الباسِطِ البُلْقِينيّ - نُسْخَة الصِّقِلِّيّ - نُسْخَة السُّلْطانِ)[2].

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي ، مقدمة المؤلف، ١/ ٤، ٥.

(٢) انظر: تاج العروس، الزبيدي، المواضع التالية علىٰ ترتيب ذكرها في متن البحث: ١/ ٥٦، ١/ ٥١، ٢/ ٩٣، ٢/ ١٢٨، ٣٥/ ٨٣، ٢/ ٩٣، ٢/ ١٧١، ١/ ٥٧، ٩/ ٢٧٩، ١/ ٦٠، ١٤/ ٢٤٤، ١/ ٩٥، ١/ ٦٣، ١/ ٦٧، ١/ ٣٨٥، ١/ ٦٨، ١/ ٩٤، ١/ ٥٢٣، ١/ ١٠٣، ١/ ١١٥، ٣/ ٢٤٨، ٢/ ١٨٠، ٤/ ٤٠، ١٢/ ٤٦٩، ٤/ ٤٣٢، ١٩/ ٣٥٢، ٣٧/ ٢٦١، ٢٦٢.

سادسًا: ترجيح اعتماد الزَّبِيدِيِّ على النُّسْخَةِ المَكِّيَّة:

علىٰ الرغم من عدم تحديد الزَّبِيدِيِّ النُّسْخَةَ التي اعتمد عليها، فإن الباحث يُرَجِّحُ اعْتِمادَ الزَّبِيدِيِّ علىٰ النُّسْخَةِ الـمَكِّيَّةِ الصَّحِيحَةِ التي أشار إليها بقوله: "النُّسْخَة الصَّحِيحَة المكّيّة"؛ يقول الزَّبِيدِيُّ في سياق حديثه عن تلك النسخة: "ومن قَوْله بَسقت إِلَىٰ هُنَا هِيَ النُّسْخَة الصَّحِيحَة المكيّة، وفي نُسْخَة فغيَّبت بدل عَيَّت، أَي أَخْفَتْ، وفي أُخرىٰ فَطَهَّرت، بِالطَّاءِ الـمُهْمَلَة، أَي أزالت أَوْسَاخَ الشِّرْكِ، وهَذِهِ النُّسْخَةُ الَّتِي نَوَّهْنا بشأْنِها هِيَ نُسْخَة الملكِ الناصِرِ صلاحِ الدِّين بن رَسول سُلطانِ اليمن، بِخَطِّ المحدِّث اللُّغَوِيِّ أبي بكرِ بن يُوسف بن عُثمان الحُمَيْدِيّ المغربيّ، وَعَلَيْهَا خَطُّ الـمُؤَلِّفِ؛ إِذ قُرِئَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ في مدينةِ زَبِيد، حَماها اللهُ تَعَالَىٰ وسائرَ بِلَاد الإِسْلَام، قَبْلَ وَفاتِهِ بِسَنَتَيْنِ"[1].

ووَصْفُ الزبيدي النُّسْخَةَ المكّيّة بالصحيحة لا يلزم منه وجود نسخة مَكِّيَّة وَحِيدَة؛ فثَمَّ نُسَخٌ أخرىٰ مَكّيّة؛ ولذا يقول: "وَفِي نُسْخَةٍ من الأُصول المكّيّة ..." [2]، ويقول في موضع آخر: "كَذَا فِي نُسْخَةٍ مَكِّيَّة"[3].

كما لا ينفي وصفه النسخة المكّيّة بالصحيحة وجود نسخ أخرىٰ صحيحة غير المكية كما مَرَّ بنا آنفًا.

بَيْدَ أنه في تفضيل النُّسَخِ المكّيّة عمومًا علىٰ غيرها يقول: "قُلْتُ: وَالَّذِي سَمِعْناهُ من أَفْوَاهِ مَشَايِخنَا اليَمنيّين أَن المجد سَوَّدَ القَامُوسَ في زَبيد بالجامع الـمَنْسُوب لبني الـمِزجاجي، وهم قَبِيلَةُ شَيْخِنا سيّدي عبد الْخَالِق، مَتَّعَ الله بحياته، وفِيهِ خَلْوَةٌ تَواتَرَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ جَلَسَ فِيهَا لِتَسْوِيدِ الكتاب، وهَذا مَشْهُورٌ عِنْدهم، وأَن التبييض إِنَّمَا حَصَلَ

---

(١)تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي ، ١/ ٥٦.

(٢)المصدر السابق ، ١/ ٧٠.

(٣) المصدر السابق، ١/ ٧٦.

في مَكَّةَ المشرَّفة؛ فَلِذَا ترىٰ النُّسَخَ الزَّبِيديّة غالبها مَحْشُوَّة بالزيادات الطِّبِّيَّة، وغَيْرِها، والمكّيّة خَالِيَة عَنْها"[1].

ومن ثم يُرَجِّحُ الباحِثُ أَنَّ الزَّبِيدِيَّ اعتمد علىٰ أصح نُسْخَةٍ مكّيّة تَوَفَّرَتْ لَدَيْهِ؛ لِمَا سبق آنِفًا مِنْ أَدِلَّةٍ، وإن لم تكن صريحة في ذلك، لكن يُعَضِّدُها ما عُلِمَ عَنِ الزَّبِيدِيِّ مِنْ دِقَّةٍ وإِتْقانٍ في التَّحَرِّي؛ فَضْلًا عن اجتماع كُلِّ تِلْكَ النُّسَخِ بَيْنَ يَدَيْهِ ومقارنته بينها، وما كان ليستخدمها جميعًا دون تفضيل أو تمييز، أو تَرْكِ أعلاها صِحَّةً – وقد أشار هو نفسه إلىٰ ذلك بتزكية هذه النُّسْخَة – ليستخدم غيرها ويجعلها النسخة الأساس في شرحه علىٰ القاموس.

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ١/ ١٢١.

سابعًا: ألفاظُ الزَّبِيدِيِّ التي عبَّرَ بها عن اختلافات النُّسَخِ:

عَبَّرَ الزَّبِيدِيُّ عن اختلافات النُّسَخِ بهذه العبارات التي يُوَضِّحُها الشَّكْلُ التّالي:

وتجدر الإشارة إلىٰ أنه توجد اختلافات لم يُدْخِلْها الباحِثُ في نطاق البحث؛ لعدم تأثيرها أو جدواها في معالجة الدلالة المعجمية وصوغها في ضوء الألفاظ والتراكيب أو القوالب التي احتوتها؛ مثل معلومات الأماكن والمواضع، ومنها علىٰ سبيل المثال ما جاء في التاج: "والقَلْبُ: مَاءٌ بِحَرَّةِ بَنِي سُلَيْمٍ عندَ حاذَةَ. وأَيضًا: جَبَلٌ، وفي بعض النُّسَخِ هُنَا زيادةُ (م)، أَي مَعْرُوف"[1]، أو ما كان اختلافًا في شيء يَخُصُّ شرح مقدمة الـمُصَنِّفِ؛ مما لا يعد في جوهر المعجم نفسه، مِثالُ ذَلِكَ ما قاله الزَّبِيدِيُّ شارحًا به سَبَبَ تَسْمِيَةِ الفيروزآبادي كِتَابَهُ بهذا الاسم: "(وأَسْمَيْتُهُ) كسَمَّيْتُهُ بِمَعْنًىٰ واحِدٍ ... ويُوجَدُ في بَعْضِ نُسَخِ المقلِّدين التَّعَرُّضُ لبَقِيَّةِ التَّسْمِيَةِ الَّتِي يُورِدها الـمُصَنّف في آخر الكتاب، وهِيَ قَوْلُهُ "والقابوس الوَسِيط"؛ ففِي بَعْضِ الِاقْتِصَارُ

(١) تاج العروس، الزبيدي، ٤/ ٧١.

علىٰ هَذَا، وفي أُخرىٰ زِيَادَة "فِيمَا ذَهَبَ من لُغَةِ العَرَبِ شَمَاطِيطَ"، وكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ في النُّسَخِ الصَّحِيحَةِ"[(١)]؛ إذ إن هذا وذاك كله خارج عن نطاق البحث وأهدافه.

ثامنًا: أَنْواعُ اختلافاتِ النُّسَخِ، ونماذج منها:

استقرأ الباحث أنواع اختلافات النُّسَخِ التي عَرَضَها الزَّبِيدِيُّ، ووجد أنها تتمثل في هذه الأنواع التي يُوَضِّحُها الشكل التالي:

النَّوْع الأَوّل "اختلافات للتأكيد على الضبط الصحيح للفظ ووزنه":

فمن ذلك قَوْلُهُ: "(وحَمَامٌ) طُرْآنِيٌّ (وأَمْرٌ طُرْآنِيٌّ بالضمّ) كَذَا فِي نُسختنا، وَفِي بَعْضِهَا زِيَادَة: كعُثْمَان"[(٢)].

وقَوْلُهُ: "(ومَرَأَ) الإنسانُ، وَفِي بعض النّسخ زِيَادَة كمَنَع (: طَعِمَ) يُقَال: مالَكَ لا تَمْرَأُ؟ أَي مَالَكَ لا تَطْعَم، وقد مَرَأْتُ، أَي طَعِمْتُ"[(٣)].

وقَوْلُهُ: "(والحُذَارِيَاتُ)، وَفِي بعض النُّسَخ زِيَادَة: (بالضَّمِّ: القومُ الَّذين يُحَذِّرُون، أَي يُخَوِّفُون)، ولَوْ قَالَ: الـمُنْذِرُون، كَمَا عَبَّر بِهِ غيرُه لَكَانَ أَحسنَ"[(٤)].

---

(١) المصدر السابق، ١/ ٧٣.
(٢) تاج العروس، الزبيدي، ١/ ٣٢٥.
(٣) المصدر السابق، ١/ ٤٣١.
(٤) المصدر السابق، ١٠/ ٥٦٧.

النَّوْع الثّاني "زيادات لألفاظ جديدة مختلفة الضبط أو مختلفة المَبْنَى":

فمن ذلك قَوْلُهُ: "(و) من المَجَاز، القَشْبُ: (اللَّطْخُ بالشَّيْءِ)، يُقَال: قَشَبَهُ بالقَبِيح، قَشْبًا: لَطَّخَه. وَفِي نسخةٍ أُخْرَىٰ هُنا زِيَادَة قَوْله: كالتَّقْشِيبِ، وَهُوَ وارِدٌ فِي كَلَامهم"[1].

وقَوْلُهُ: "(رَزَفَ الْجَمَلُ، يَرْزِفُ، رَزِيفًا)، أَهْمَلَهُ الجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ ابنُ عَبَّادٍ: أَي (عَجَّ)، وَهُوَ صَوْتُهُ، (كَأَرْزَفَ) ووُجِدَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ زِيَادَة: (وَرَزَّفَ)، أَي بالتَّشْدِيدِ"[2].

وقَوْلُهُ: "وقد اعْتَنَفَ اعْتِنافًا: إِذا جارَ وَلم يَقْصِدْ، وأَصْلُهُ مِن اعْتَنَفْتُ الشَّيْءَ: إِذا أَخَذْتَهُ، أَو أَتَيْتَهُ غَيْرَ حاذِقٍ بِهِ ولا عالِمٍ. ويُوجَدُ هُنا فِي بعضِ النُّسَخِ زيادَة قوله: (وعَنَّفَهُ: لامَهُ بعُنْفٍ وشِدَّةٍ) وسَقَطَ مِنْ بَعْضِ النُّسَخِ، وقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْنِيفُ بمعنَىٰ التَّوْبِيخِ والتَّعْيِيرِ"[3].

وقَوْلُهُ: "(خَوَتِ الدَّارُ) خَواءً، بالمدِّ: (تَهَدَّمَتْ) ... (وخَوَّتْ) بالتَّشْديدِ، وهَذَا لم أَرَهُ فِي الأُصُولِ، ولعلّه مِن زِيادَةِ النُّسَّاخِ؛ فانْظُرْهُ، والصَّحيحُ: خَوَتْ، (وخَوِيَتْ) كرَضِيَتْ، (خَيًّا)، بالفَتْحِ، (وخُوِيًّا)، كعُتِيٍّ، (وخَواءً)، مَمْدود، (وخَوايَةً) ، كسَحابَةٍ: (خَلَتْ مِنْ أَهْلِها)، وهِيَ قائِمَةٌ بِلا عامِرٍ"[4].

وقَوْلُهُ: "ووُجِدَ هُنَا فِي بعضِ النُّسَخِ زِيَادَة قَوْله: (وازْحأَلَّ: مَقْلُوبُ احْزَأَلَّ)، أَي ارْتَفَعَ، قالَهُ ابْنُ خَالَوَيْه"[5].

---

(١)تاج العروس، الزبيدي ، ٤/ ٣٥.

(٢)المصدر السابق ، ٢٣/ ٣٣٧.

(٣) المصدر السابق، ٢٤/ ١٨٩ .

(٤) المصدر السابق، ٣٨/ ٢٢، ٢٣.

(٥) المصدر السابق، ٢٩/ ١١٩ .

ويظهر هنا حرص الزبيدي علىٰ نسبة أصول الاختلافات إلىٰ أصحابها إذا تَيَسَّرَ له ذلك؛ فقد ذَكَرَ أن القائل لذلك ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

النَّوْع الثّالث "زيادات لإيضاح الدلالة أو توسيعها": فمن ذلك قَوْلُهُ: "(و) بَرِئَ مثل (فَرِحَ) يَبْرَأُ كيفْرَح، وهما أَي بَرَأَ كمنَعَ وبَرِئَ كفَرِحَ لُغتان فَصِيحتانِ (بَرْءًا) بِفَتْحٍ فَسُكُون (وبُرُؤًا) بِضَمَّتَيْنِ (وبُرُوءًا) كقُعود (نَقِهَ) كفَرِحَ، مِنَ النَّقاهَةِ وهِيَ الصِّحَّةُ الخَفِيفَةُ الَّتِي تَكون عَقِيب مَرَضٍ، وَفِي بعض النُّسَخِ زِيَادَة: وفِيهِ مَرَضٌ. وَهُوَ حاصِلُ مَعنىٰ نَقِهَ، وعَلَيْهَا شَرْحُ شَيْخِنَا"[1].

وقَوْلُهُ: "(و) القَشْبُ: (اكْتِسابُ الحَمْدِ)، وعَلَيْهِ اقْتَصَرَ في بعض الأُصول، وصوابُهُ كَمَا فِي نسختنا زِيَادَة (أَو الذَّمِّ)، ومِثْلُهُ فِي الصّحاح، وَهُوَ قولُ الفرّاءِ، وَحكىٰ عَنهُ أَبو عُبَيْدٍ (كالاقْتِشَابِ) يُقَال: قَشَبَ، واقْتَشَبَ"[2].

ويظهر هنا حرص الزبيدي علىٰ نسبة أصول الاختلافات إلىٰ أصحابها إذا تَيَسَّرَ له ذلك؛ فقد ذَكَرَ أن القائل لذلك الفرّاء، وَحكىٰ عَنهُ أَبو عُبَيْدٍ (كالاقْتِشَابِ) يُقَال: قَشَب، واقْتَشَبَ.

وقَوْلُهُ: "(والذَّوْذَحُ)، وذَكَرَهُ ابْن منظورٍ فِي ذذح: (الّذي يُنْزِل) المَنِيَّ (قَبْلَ أَن يُولِجَ)، أَو العِنِّين، كَذَا وُجِدَ زيادةُ هَذِهِ فِي بَعْضِ النُّسَخِ"[3].

وقَوْلُهُ: "(و) مِنَ المَجَازِ: الثَّرَّةُ: (الطَّعْنَةُ الكَثِيرَةُ الدَّمِ)، وَقيل: الواسِعَةُ، وفي بَعْضِ النُّسَخِ هُنَا زِيَادَة كالثّارَّةِ. وفي الأَساس: كالثَّرُورِ، علىٰ التَّشْبِيهِ بالعَيْن"[4].

---

(١) تاج العروس، الزبيدي، ١/ ١٤٦.
(٢) المصدر السابق، ٤/ ٣٥.
(٣) المصدر السابق، ٦/ ٣٧٤.
(٤) المصدر السابق، ١٠/ ٣١٥.

وقَوْلُهُ: "ويوجَدُ هُنَا فِي بعض النُّسَخ الصحيحةِ زيادةُ هَذِه العبارَةِ بعد قَوْله فِي آجامهم: (وَقيل: هُوَ أَحْمَرُ كالعَدَس مُحَبَّبٌ، يَقع علىٰ نوعٍ من البلُّوطِ فِي شهرِ آذارَ، فَإِن غُفِلَ عَنْهُ ولم يُجْمَعْ صارَ طائرًا وطارَ"[1].

وقَوْلُهُ: "وفِي بَعْضِ النُّسَخِ زِيادةُ: "الخَفِيف" قَبْلَ "الخَسِيس"، ولم تُثْبَتْ فِي الأُصولِ المصَحَّحة"[2].

وقَوْلُهُ: "(و) القِرْفَةُ: (ضَرْبٌ مِنَ الدّارصِينيِّ)، وَهُوَ عَلىٰ أَنواعٍ (لأَنَّ مِنْهُ الدَّارصِينِيَّ علىٰ الحَقِيقَةِ، ويُعْرَفُ بِدارصِينِيِّ الصِّينِ، وجِسْمُه أَشْحمُ)، وفِي بعض النُّسَخِ زِيادة (وأَسْخَنُ)، أَي أَكْثرُ سُخُونَةً (وأَكْثَرُ تَخَلْخُلًا ...)"[3].

النَّوْع الرّابع "زيادات لتعميم شمول المعنى لأنواع وأجناس مختلفة": فمن ذلك قَوْلُهُ: "الثَّرْطِئَةُ ... والغِرْقِئُ مثله (: الرَّجُلُ الثقيلُ والقصيرُ)، وَسَقَطت الوَاو فِي بعض النُّسَخِ، وَفِي أُخرىٰ زيادَة: مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ"[4].

النَّوْع الخامس "زيادات لتكملة المواد المعجمية": فمن ذلك قَوْلُهُ: "(والاجْرِنْباءُ: النَّوْمُ بِلا وِسَادَة) إِلىٰ هُنَا تَمَّتِ المادَّةُ، كَذَا فِي بعض الأُصولِ، ويوجدُ فِي بعض النُّسَخِ زِيادَةٌ، وهِيَ مَأْخُوذَةٌ مِنْ كَلامِ ابْنِ برّيّ ..."[5].

ويظهر هنا حرص الزبيدي علىٰ نسبة أصول الاختلافات إلىٰ أصحابها إذا تَيَسَّرَ له ذلك؛ فقد ذَكَرَ أَنَّها مأخوذة من كلام ابن برّيّ.

---

(١)تاج العروس، الزبيدي، ١٥/ ٢٨٠.
(٢) المصدر السابق، ١٦/ ١٢٧.
(٣) المصدر السابق، ٢٤/ ٢٤٨، ٢٤٩.
(٤)المصدر السابق، ١/ ١٦٤.
(٥) المصدر السابق، ٢/ ١٥٦.

النَّوْع السّادِس "زيادات في الجموع": فمن ذلك قَوْلُهُ: "وفي بعض النُّسَخِ هُنَا زِيادَةُ وبُرَايات، وعَليه شَرْحُ شَيْخِنا، قَالَ: وَهُوَ مُسْتَغْرَبٌ سَمَاعًا وقِيَاسًا"[1].

النَّوْع السّابع "زيادات لنسبة الرواية إلى قائلها": فمن ذلك قَوْلُهُ: "(ونَبُهَ) الرَّجُلُ (مُثَلَّثَةً)، ويُوجَدُ في بَعْضِ النُّسَخِ هُنَا زِيادَة قَوْله: عَنِ ابنِ طَرِيفٍ، أَي التَّثْلِيث ذَكَرَهُ ابنُ طُرِيفٍ فِي كتابِ الأفْعالِ، وذَكَرَهُ ابنُ القطَّاعِ أَيْضًا فِي تَهْذيبِ الأفْعالِ؛ واقْتَصَرَ الأكْثَرُونَ علىٰ الضَّمِّ، وقَالُوا: هُوَ الأفْصَحُ بدَلِيلِ إتْيانِ الـمَصْدَرِ علىٰ النَّباهَةِ، والوَصْفِ علىٰ نَبِيهٍ، وفُعَالة وفَعيل من الـمَقِيسِ فِي فعل الـمَضْمُومِ، قالَهُ شَيْخُنا"[2].

تاسعًا: موقف الزَّبِيدِيِّ من اختلافات النُّسَخِ وأثر ذلك على ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة:

كان للزبيديِّ مواقف مختلفة من اختلافات النُّسَخِ التي أوردها، وقد تَتَبَّعَها الباحث، ويمكن تلخيصها فيما يوضحه الشكل التالي:

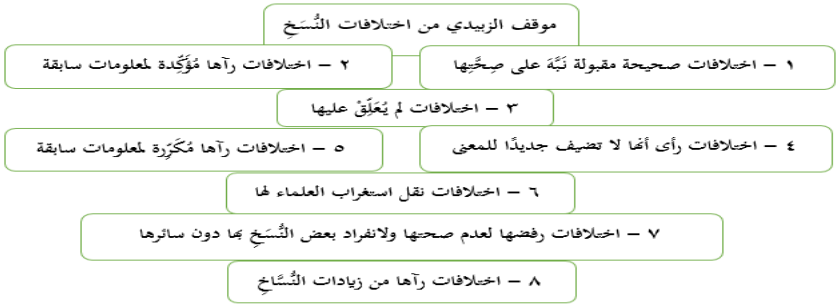

١ – اختلافات صحيحة مقبولة نَبَّهَ على صحَّتِها:

فمن ذلك قَوْلُهُ: "(تَسْرِيبُ الحَافر: أَخْذُهُ فِي الحَفْرِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً) وَفِي بعض النُّسَخِ: ويَسْرَةً، وهُو الصَّوَابُ"[2].

---

(١)تاج العروس، الزبيدي، ١/ ١٤٧.

(٢) المصدر السابق، ٣٦/ ٥١٨، ٥١٩.

(٣)المصدر السابق، ٣/ ٥٥.

وهو ما اعتمده الجوهري (ت ٣٩٣هـ) في الصّحاح من قبل، وكذا ابن منظور (ت ٧١١هـ) في اللسان نقلًا عن الصّحاح؛ قال الجوهري: "وتَسْرِيبُ الحَافر: أَخْذُهُ فِي الحَفْرِ يَمْنَةً ويَسْرَةً"[(١)].

ولعل الزَّبِيدِيَّ ذهب إلىٰ أن هذه الرواية لتلك النسخة هي الصواب لأنها أدق في دلالة الجمع بين الكلمتين باستخدام "الواو" التي تدل علىٰ مطلق الجمع بين شيئين أو أشياء، دون استخدام "أو" التي تدل علىٰ التخيير بين شيئين أو أشياء، كما أنها توافق ما ذكره الجوهري وابن منظور.

وإذا كان النحاة يرون أَنَّ "أو" تأتي أحيانًا بمعنىٰ "الواو"، كما يقول الرَّضِيُّ (ت ٦٨٦هـ) في شرحه علىٰ الكافية: "لما اسْتُعْمِلَ (أو) كثيرًا في الإباحة، فجاز الجمع بين الأمرين؛ نحو: جالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سيرين، صار كالواو"[(٢)]، ويقول في موضع آخر: "ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنىٰ الواو"[(٣)]، فإن هذا يُقْبَلُ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، ولا يرىٰ الباحث أن هذا مناسب في شرح الدلالات المعجمية؛ فإنما صنعت المعاجم من أجل توضيح الدلالات وإبانتها، لا لغموضها أو ترك تخمينها لذهن المستخدم، أو إنابة حرف مكان حرف في شرح معاني الألفاظ، ومن ثم كان الإيضاح هنا أولىٰ، وكان ما أشار إليه الزبيدي من أن

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ١/ ١٤٧، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، سنة ١٩٩٠م، وانظر كذلك: لسان العرب، ابن منظور، مادة "س ر ب"، تح/ عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، سنة ١٩٨١م.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية، ٢/ ٣٥٣، تح/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، سنة ١٩٩٦م.

(٣) المصدر السابق، ٤/ ٣٩٨.

الصواب هو ما ورد في نسخة أخرىٰ هو الراجح والأقرب لوصف الدلالة المعجمية وصفًا صحيحًا دقيقًا.

وقَوْلُهُ: "(و) الثَّوْرُ: (الـمَجْنُون)، وفِي بعض النُّسَخِ: الجُنُونُ، وهُوَ الصَّوابُ؛ كأَنَّهُ لِـهَيَجانِهِ"[1].

ويبدو أن الزَّبِيدِيَّ اسْتَأْنَسَ في اعتماد رواية تلك النسخة بما جاء في تكملة الصاغاني: "والثَّوْرُ: الجُنُونُ"[2]، إضافة إلىٰ عدم ورود هذا المعنىٰ لدىٰ المعجميين السابقين علىٰ الصاغاني.

بَيْدَ أن ذلك لا يمنع – من وجهة نظر الباحث – أن يكون الثور بمعنىٰ المجنون وصفًا بالمصدر، أو مجازًا؛ قياسًا علىٰ ما ورد في أساس الزمخشري وتكملة الصاغاني وقاموس الفيروزآبادي أن من معاني الثور: السيد؛ فيقال: هو ثَوْرُ القوم لِسَيِّدِهِمْ، ومن معانيه أيضًا: الأحمق، والبليد الفهم، وأنه يقال للرجل البليد الفهم: ما هُوَ إلَّا ثَوْرٌ[3].

وقَوْلُهُ: "(وسِقَاءٌ قَنِيتٌ)، أَي (مِسِّيكٌ)، علىٰ وزن سِكِّيتٍ، كَمَا فِي نُسْخَتِنا، أَي يُمْسِكُ الماءَ، وهُوَ الصَّوابُ، وسيأْتي في الكَاف، ويُوجَدُ فِي بعض النُّسَخ: (مُسِيلٌ) علىٰ صِيغَة اسْمِ الفاعلِ، مِنْ أَسالَ الماءَ، وَهَكَذَا رأَيته أَيْضًا مَضْبُوطًا فِي نُسْخَةِ التَّكْمِلَةِ، فلْيُنْظَرْ"[4].

---

(١) تاج العروس، الزبيدي، ١٠/ ٣٣٩.

(٢) التكملة والذيل والصلة، الصاغاني، ٢/ ٤٣٩، تح/ إبراهيم الإبياري، مطبعة دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧١م.

(٣) انظر: أساس البلاغة، الزمخشري، مادة "ث و ر"، تقديم/ د. محمود فهمي حجازي، ود. عبد الحكيم راضي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، إصدار مايو ٢٠٠٣م، وهي طبعة مصورة عن الطبعة الثانية لمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، وانظر كذلك: التكملة والذيل والصلة، الصاغاني، ٢/ ٤٣٩، وتاج العروس، الزبيدي، ١٠/ ٣٣٩.

(٤) تاج العروس، الزبيدي، ٥/ ٤٨.

وفي تنبيه الزَّبِيدِيِّ علىٰ النظر في هذا الأمر وترجيحه الصواب فائدة جليلة؛ إذ إنَّ ما وَرَدَ في التكملة هو – في رأي الباحث – مُحَرَّفٌ نَقَلَهُ الصاغاني عن المحيط في اللغة لابن عباد، وهو مُحَرَّفٌ فيه أيضًا[1]، وبمراجعة كل ما يتصل بمعاني السِّقاء القَنِيتِ أو الكَنِيتِ أو المِسِّيكِ في المعاجم نجد معنيين لا ثالث لهما، هما: السِّقاء الذي يُمْسِكُ الماء، أو السِّقاء الكَثِير الأَخْذِ لِلمَاء، بمعنىٰ الواسع الذي يُغْرَفُ به أيضًا الماء الكثير[2]؛ مما يُرَجِّحُ ما ذَهَبَ إليه الزَّبِيدِيُّ.

٢- اختلافات رآها مُؤَكِّدة لمعلومات سابقة:

فمن ذلك قَوْلُهُ: "وقد اعْتَنَفَ اعْتِنافًا: إِذا جارَ وَلم يَقْصِدْ، وأَصْلُهُ مِن اعْتَنَفْتُ الشَّيْءَ: إِذا أَخَذْتَهُ، أَو أَتَيْتَهُ غَيْرَ حاذِقٍ بِهِ ولا عالِمٍ. ويُوجَدُ هُنا فِي بعضِ النُّسَخِ زيادَة قوله: (وعَنَّفَهُ: لامَهُ بعُنْفٍ وشِدَّةٍ) وسَقَطَ مِنْ بَعْضِ النُّسَخِ، وقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْنِيفُ بمعنَىٰ التَّوْبِيخِ والتَّعْيِيرِ"[3].

هذه الزيادة بذكر الفعل – بثبوتها في بعض النُّسَخِ – يرىٰ الزَّبِيدِيُّ أنَّ المصدر الذي تَقَدَّمَ منها يكفي دليلًا علىٰ ثبوت لفظه ودلالته، ولعل هذا يؤكد صحة ما ذَهَبَتْ إليه بعض المعجمات الحديثة مثل متن اللغة والمعجم الكبير والمعجم التاريخي من اشتقاق صِيَغٍ فِعْلِيَّةٍ لم ترد من قبل ووَرَدَ المصدر منها فقط، وها نحن أولاء نقف علىٰ

---

(١) انظر: المحيط في اللغة، ابن عباد، ٥/ ٣٦٦، تح/ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط ١، سنة ١٤١٤ه/ ١٩٩٤م، والتكملة والذيل والصلة، الصاغاني، ١/ ٣٣١.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال: كتاب العين، الخليل بن أحمد، ٥/ ٣١٨، تح/ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.م، د.ت، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ٦/ ٧٣٦، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ولسان العرب، ابن منظور، مادة "م س ك".

(٣) تاج العروس، الزبيدي، ٢٤/ ١٨٩.

صيغة مصدريَّة في بعض نسخ القاموس، وصيغة مصدريَّة وفعليَّة في بعضها الآخر جمعًا بين الحُسْنَيَيْنِ بِذِكْرِ الصِّيغَتَيْنِ.

٣ - اختلافات لم يُعلِّقْ عليها:

فمن ذلك قَوْلُهُ: "الثِّرْطِئَةُ ... والغِرْقِئُ مِثْلُهُ (: الرَّجُلُ الثقيلُ والقصيرُ)، وسَقَطَتِ الوَاوُ في بعض النُّسَخِ، وَفِي أُخرىٰ زيادَة: مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ**"**[(١)].

هذا الاختلاف لم يُعَلِّقْ عليه الزَّبِيدِيُّ، وإنما اكتفىٰ بإيراده فقط، وفي سقوط الواو من بعض النُّسَخِ أثر علىٰ اختلاف الدلالة؛ فالثقيل القصير غير الثقيل والقصير؛ إذ الدلالة الأولىٰ بدون الواو تربط الدلالتين معًا؛ وتستلزم أن يكون في الرجل الصِّفتانِ معًا الثِّقَل والقِصَر، أما الدلالة الثانية بإثبات الواو فلا تستلزم ذلك؛ إذ تنطبق علىٰ الرجل الثقيل، والرجل القصير؛ فكلاهما يدخل في وصف اللفظ.

كما أن وجود زيادة أخرىٰ في بعض النسخ تفيد بانطباق مفهوم لفظ "الغِرْقِئ" ووصفه علىٰ الرجال والنساء يُعَمِّمُ الدلالة، فهذا النموذج فيه زيادات لتعميم شمول المعنىٰ لأنواع وأجناس مختلفة، كما لا يخفىٰ أن فيه زيادات لتوسيع الدلالة كما مَرَّ آنِفًا.

وعدم تعليق الزبيدي علىٰ هذا الاختلاف لا يعني رفضه، بل فعله هذا أقرب لقبول الاختلاف بما يحمله من تنوع الدلالة وتوسيعها، مما يفهمه المتخصص، ويغني عن شرح الزبيدي له.

وقَوْلُهُ: "ووُجِدَ هُنَا في بعضِ النُّسَخِ زِيَادَة قَوْله: (وازْحأَلَّ: مَقْلُوبُ احْزَأَلَّ)، أَي ارْتَفَعَ، قالَهُ ابْنُ خَالَوَيْه**"**[(٢)].

---

(١) تاج العروس، الزبيدي، ١/ ١٦٤.

(٢) المصدر السابق، ٢٩/ ١١٩.

وهذا النموذج من النماذج الدالة علىٰ زيادة ألفاظ جديدة مختلفة المَبْنَىٰ، وزيادة هذه النسخ توافق ما ورد في التكملة والذيل والصلة للصاغاني، وربما يكون منقولًا عنه، وهو ما يُرَجِّحُهُ الباحث؛ فلم يرد هذا المبنىٰ والمعنىٰ فيما سبقه من معاجم، وأبان الزبيدي المعنىٰ ولم يُذْكَرْ في التكملة علىٰ أنه واضح بمعنىٰ المقلوب عنه، وذَكَرَ الزبيدي نسبة الزيادة إلىٰ ابن خالويه كما جاءت في التكملة[1].

وحِرْصُ الزبيدي علىٰ نسبة هذه الزيادة إلىٰ قائلها مما ورد في التكملة يدل علىٰ قبوله إيَّاها، وإن لم يعلق عليها، ما دامت جاءت عن عالم ثَبْتٍ ثِقَةٍ.

٤ - اختلافات رأى أنها لا تضيف جديدًا للمعنى:

فمن ذلك قَوْلُهُ: "(و) بَرِئَ مثل (فَرِحَ) يَبْرَأُ كيفْرَح، وهما أَي بَرَأَ كمنَعَ وبَرِئَ كفَرِحَ لُغتان فَصِيحتانِ (بَرْءًا) بِفَتْحٍ فَسُكُون (وبُرُؤًا) بِضَمَّتَيْنِ (وبُرُوءًا) كقُعود (نَقِهَ) كفَرِحَ، مِنَ النَّقاهَةِ وهِيَ الصِّحَّةُ الخَفِيفَةُ الَّتِي تَكون عَقِيب مَرَضٍ، وفي بعض النُّسَخِ زِيَادَة: وفِيهِ مَرَضٌ. وَهُوَ حاصِلُ مَعنىٰ نَقِهَ، وعَلَيْهَا شَرْحُ شَيْخِنَا"[2].

فمعنىٰ "نَقِهَ" الذي فُسِّرَ به لَفْظُ "بَرِئَ" في القاموس يشمل – في رأي الزبيدي – ما ورد من زيادة في بعض النسخ: "وفيه مَرَضٌ"؛ فالنقاهة صحة خفيفة تكون عَقيب مرض، وهذا يعني أن آثار المرض لم تذهب كلها بَعْدُ، ومن ثَمَّ فحاصل كلام الزبيدي أن هذه الزيادة لا تضيف جديدًا للمعنىٰ، والباحث وإن كان يؤيد الزبيدي فيما ذهب إليه، فإنه يرىٰ أن إشكالًا وقع أدىٰ إلىٰ هذه الزيادة التي لا تضيف جديدًا، هذا الإشكال حَدَثَ في تفسير الفيروزآبادي في القاموس دلالةَ الفعل "برئ"، وانشغل

(١) انظر: التكملة والذيل والصلة، الصاغاني، ٥/ ٣٨٠.

(٢) تاج العروس، الزبيدي، ١/ ١٤٦.

الزبيدي عن هذا الإشكال في شرحه علىٰ القاموس بزيادة بعض النُّسَخِ التي لا تضيف جديدًا للمعنىٰ المشروح.

فتفسير "برئ" بـــ "نَقِهَ" هو الإشكال نفسه؛ إذ يرىٰ الباحث أن الفعل "برئ" في سياق برئ فلانٌ، أو برئ فلانٌ من المرض يعني: شُفِيَ وعُوفِيَ، لا أنه أصبح في نَقاهَةٍ؛ فالمريض يَنْقَهُ أَوَّلًا ثم يَبْرَأُ، أي يُشْفَىٰ ويُعافَىٰ، ومن ثم فإن تفسير "برئ" بـــ "نَقِهَ" خطأ في توصيف الدلالة الصحيحة ترتب عليه زيادة لبعض النسخ في الشرح لا فائدة منها.

وقد تتبع الباحث المعاجم العربية لرصد دلالة الفعل "برئ"، وقد ورد بأوزان مختلفة، وفيما يخص معنىٰ الشفاء من المرض في هذه الأوزان المختلفة لم يَنُصَّ من المعاجم علىٰ أنه يعني النقاهة إلا المحكم لابن سيده، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، والمعجم الكبير للمجمع.

أما كتاب النوادر لأبي مِسْحَل الأعرابي، وتهذيب اللغة للأزهري، وكتاب الأفعال للسرقسطي، ولسان العرب فلم تشرح كلها معنىٰ الفعل علىٰ أساس أنه مفهوم فيما يبدو، واكتفىٰ اللسان مثلًا بذكر أوزانه ومضارعها ومصادرها.

أما المعاجم التالية فذكرت المعنىٰ علىٰ الجهة الصحيحة التي أشار إليها الباحث وهي الشفاء والمعافاة: كتاب العين للخليل بن أحمد من المعاجم القديمة وقد أشار إلىٰ أن معنىٰ البُرْء: السَّلامةُ من السّقم، ومن المعاجم الحديثة: معجم اللغة العربية المعاصرة، وقد أشار إلىٰ أن المعنىٰ: شُفِيَ وتَعَافَىٰ، والمعجم الوسيط للمجمع وقد

أشار في طبعته الرابعة إلىٰ أن المعنىٰ: شُفِيَ وتَخَلَّصَ مِمَّا بِهِ، وأشار في أحدث طبعة له الآن وهي الخامسة إلىٰ أن المعنىٰ: شُفِيَ[1].

ويؤيد معنىٰ الشفاء والمعافاة أيضًا ما ذكره أبو هلال العسكري وهو يذكر الفرق بَين الْبُرْء والخلق؛ إذ قال: "الفَرْقُ بَيْنَ البُرْءِ والخَلْقِ أَن الْبُرْء هُوَ تَمْيِيز الصُّورَة، وَقَوْلهمْ بَرَأَ اللهُ الْخلقَ، أَي مَيَّزَ صورهم، وأَصْلُهُ القَطْعُ ... وبَرِئْت من الْمَرَض كَأَنَّهُ انْقَطَعت أَسْبَابُهُ عَنْكَ"[2].

مما سبق يتبين أن ما ورد في المحكم والقاموس والمعجم الكبير مِنْ شَرْحِ "بَرِئَ" من المرض بمعنىٰ "نَقِهَ" أمر جانَبَهُ الصَّوابُ، وأن الصواب ما ورد في كتاب العين وغيره، من أن المعنىٰ: السَّلامةُ من السّقم، والشفاءُ والتعافي، وتَخَلُّصُ المريض مِمَّا بِهِ من مرض، وانقطاع أسباب المرض عنه.

---

(١) انظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد، ٨/ ٢٨٩، وكتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي، ٢/ ٤٩٥، تح/ د. عزة حسن، دمشق، سنة ١٣٨٠ه/ ١٩٦١م، وتهذيب اللغة، الأزهري، ١٥/ ٢٦٩، وكتاب الأفعال، السرقسطي، ٤/ ٩٢، تح/ د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ١٠/ ٢٨٦، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص ٣٤، تح/ مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف/ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ٨، ١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م، ولسان العرب، ابن منظور، مادة "ب ر أ"، والمعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة "ب ر أ" ٢/ ١٧٥، ط ١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عمر، مادة "ب ر أ"، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، سنة ١٤٢٩ه، ٢٠٠٨م، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة "ب ر أ"، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، سنة ١٤٢٥ه/ ٢٠٠٤م، وانظر كذلك ط ٥ للمعجم الوسيط، إصدار المجمع، سنة ١٤٤٢ه/ ٢٠٢١م.

(٢) انظر: الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص ١٣٨، تح/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.

كما يتبين أن هذا الإشكال تَسَبَّبَ في تعليق الزبيدي علىٰ زيادة بعض النسخ بأنها حاصل كلام سَبَقَ، وهو صحيح، لكنه كان شرحًا للشرح الذي جانبه الصَّوابُ كما رأىٰ الباحث من خلال تحريره هذه المسألةَ اللغويةَ الدلالية.

وقَوْلُهُ: "وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ هُنَا زِيادَة "أَي النَّبْت" بعدَ قَوْلِه "الحَمْض"، وهِيَ غَيْرُ مُحْتاجٍ إِلَيْهَا"[1].

وهي زيادة غير محتاج إليها لأن كلمة الحَمْض واضحة من سياق الكلام؛ فقَبْلَها قال الفيروزآبادي: "والواضِعَةُ ... والّتِي تَرْعىٰ الضَّعَةَ لشَجَرٍ منَ الحَمْضِ"[2]؛ ومن ثم فزيادة بعض النُّسَخِ "أي النَّبْت" لا تفيد جديدًا.

ولا يفوت الباحث أن يشير هنا إلىٰ أن الزبيدي كان دقيقًا جدًّا في تحديد الاختلافات أو الزيادات التي لا يُحْتاجُ إليها والزيادات التي يكون المعجم بحاجة إليها؛ فها هو ذا ينتقد شيخه قائلًا: "وقَوله: ولَفْظَةُ (كَذَا) في قَوْله: وكَذَا البَعير، زيادَةٌ غيرُ مُحْتاجٍ إِلَيْهَا، قُلْتُ: بَلْ مُحْتاجٌ إِلَيْهَا؛ فإِنَّهُ أَشارَ إِلَىٰ الضَّرْبِ الشَّديد ... فلَوْ لم يَذْكُرْ لَفْظَةَ (كَذَا)، احْتاجَ إِلَىٰ زِيادَةِ قَوْله: ضَرَبَها شَديدًا، أَو كانَ يُفْهَمُ مِنْهُ مُطْلَقُ الضَّرْبِ، كَمَا هُوَ في الصّحاح، فتأَمَّلْ"[3].

٥ - اختلافات رآها مُكَرِّرة لمعلومات سابقة:

فمن ذلك قَوْلُهُ: "ويُوجَدُ هُنَا فِي بَعْضِ النُّسَخ زِيادَة قَوْله: (وكغُرَابٍ ورُمّانٍ: نَبَات يَلْتَوِي علىٰ الشَّجَرِ ويَتَفَشَّغُ)، أَي يَنْتَشِرُ، وهُوَ مُكَرَّرٌ مَعَ ما مَرَّ لهُ آنِفًا، فيَنْبَغِي حَذْفُهُ"[4].

---

(١) تاج العروس، الزبيدي، ٢٢/ ٣٣٧.

(٢) المصدر السابق، وانظر أيضًا: القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص ٧٧١.

(٣) تاج العروس، الزبيدي، ١٩/ ٢٢٨.

(٤) المصدر السابق، ٢٢/ ٥٥٥.

وهو مكرر ورد سابقًا في قول الفيروزآبادي وهو يتحدث عن الفُشَاغِ، والفُشَّاغِ: "وكغُرَابٍ: ... ونَباتٌ يَلْتَوِي علىٰ الأَشْجَارِ فَيُفْسِدُهَا، ويُشَدَّدُ"[١].

وقَوْلُه: "(والشَّيْءُ: خَفِيَ)، هَكَذَا فِي سائِرِ النُّسَخ، وَهُوَ مُكَرَّر"[٢].

وهو مكرر ورد سابقًا في قول الفيروزآبادي: "سَرِقَ كفَرِحَ: خَفِيَ"[٣].

وإنما عَلَّقَ الزَّبِيدِيُّ علىٰ الاختلافات التي لا تضيف جديدًا والمؤكدة والمكررة؛ لأنه قال في مقدمة التاج: "وَلم آلُ جهدًا فِي تحرِّي الِاخْتِصَار، وسُلوك سَبِيل التنقية والِاخْتِيَار، وتَجْرِيد الأَلفاظ عَنِ الفَضَلاتِ الَّتِي يُسْتَغْنَىٰ عَنْهَا في حَطِّ اللِّثامِ عَنْ وَجْهِ الـمَعْنَىٰ عِنْدَ ذَوي الأَفْكارِ"[٤].

٦ - اختلافات نَقَلَ استغراب العلماء لها:

فمن ذلك قَوْلُه: "وفي بعض النُّسَخِ هُنَا زِيادَةُ وبُرَايات، وعَليه شَرْحُ شَيْخِنا، قَالَ: وَهُوَ مُسْتَغْرَبٌ سَمَاعًا وقِيَاسًا"[٥].

والمستغرب هنا كلمة "بُرايات" جمعًا لكلمة بريء، التي من جمعها كما ورد في القاموس والتاج: بَرِيؤون، جَمْعُ مذَكَّرٍ سَالم، و بُرَآءُ كَفُقَهاءَ، وبِرَاء مثل كِرَامٍ فِي كَرِيمٍ، وأَبراءٌ مثل أَشراف فِي شَرِيفٍ، وأَبرِياء مثل أَنْصِبَاءَ فِي نَصِيبٍ، أو أَصْدِقاءَ في صديق، وبُرَاء مثل رُخَالٍ، وَهُوَ من الأَوزانِ النادرةِ فِي الْجمع، وأَنكره السُّهيليُّ[٦].

وهو مستغرب لأنه لم يسمع عن العرب، كما أنه لا يصح له قياس، ولم يروه عالم من قبل، أو سجله في كتاب، ولعله يدخل في زيادات النُّسَّاخِ.

---

(١)تاج العروس، الزبيدي، ٢٢/ ٥٥٢.
(٢) المصدر السابق، ٢٥/ ٤٤٤.
(٣) المصدر السابق، ٢٥/ ٤٤٣.
(٤) المصدر السابق، ١/ ٩.
(٥) المصدر السابق، ١/ ١٤٧.
(٦)المصدر السابق، ١/ ١٤٧.

٧ - اختلافات رفضها لعدم صحتها ولانفراد بعض النُّسَخِ بها دون سائرها:

فمن ذلك قَوْلُهُ: "(و) القَشْبُ: (اكْتِسابُ الحَمْدِ)، وعَلَيْهِ اقْتَصَرَ في بعض الأُصول، وصوابُهُ كَمَا فِي نسختنا زِيَادَة (أَو الذَّمِّ)، ومِثْلُهُ فِي الصّحاح، وَهُوَ قولُ الفرّاءِ، وَحكىٰ عَنهُ أَبو عُبَيْدٍ (كالاقْتِشَابِ) يُقَال: قَشَبَ، واقْتَشَبَ"[1].

فقد اقتصر بعض الأصول علىٰ معنىٰ اكتساب الحمد، في حين نص كثير من المعاجم علىٰ أن القَشْبَ يكون في اكتساب الحمد أو الذَّمِّ؛ فهذا الاختلاف باقتصار بعض أصول النُّسَخِ علىٰ معنىٰ اكتساب الحمد فقط خطأ[2].

وتجدر الإشارة علىٰ أن هذا المثال أو النموذج يصلح للتمثيل به أيضًا علىٰ الاختلافات الصحيحة المقبولة التي نَبَّهَ الزبيدي علىٰ صِحَّتِها.

وقَوْلُه: "(المَيْعَةُ والمائِعَةُ ...): .... (... أَوْ هِيَ صَمْغُ شَجَرَةِ السَّفَرْجَلِ، أَوْ شَجَرَةٌ كالتُّفَّاحِ، لَها ثَمَرَةٌ بَيْضَاءُ أَكْبَرُ مِنَ الجَوْزِ، تُؤْكَلُ، ولُبُّ نَواهَا دَسِمٌ يُعْصَرُ مِنْهُ المَيْعَةُ السّائِلَةُ)، ووَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ زِيادَةُ واوٍ بيْنَ المَيْعَةِ والسّائِلَةِ، وهو خَطَأٌ"[3].

وهو خطأ من شأنه تحريف المعنىٰ؛ فإن إثبات الواو الذي ورد زائدًا في بعض النُّسَخِ يُوهِمُ أن الميعة شيء والسائلة شيء آخر، فيكونان اسمين مختلفين، وهما في الحقيقة اسم وصفة، واعتماد الخطأ يكلف مستخدم المعجم البحث – دون جدوىٰ – عن معنىٰ السائلة.

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ٤/ ٣٥.

(٢) انظر علىٰ سبيل المثال: اللسان، مادة "ق ش ب".

(٣) تاج العروس، الزبيدي، ٢٢/ ٢٢٣، ٢٢٤.

وكما نصت المعاجم، فإن مَا صَفا من هذا الصمغ فهُوَ الـمَيْعَةُ السّائِلَةُ، وَمَا بَقِيَ مِنْهُ شِبْهَ التُّفْلِ فهُوَ الـمَيْعَةُ اليابِسَةُ، إذن هما صفتان: سائلة ويابسة، والنُّسَخُ الصَّحيحةُ هي التي ليس فيها الواو الزائدة(١).

٨ - اختلافات رآها من زيادات النُّسَّاخ:

فمن ذلك قَوْلُهُ: "(خَوَتِ الدَّارُ) خَواءً، بالمدِّ: (تَهَدَّمَتْ) ... (وخَوَّتْ) بالتَّشْديدِ، وهَذَا لم أَرَهُ في الأُصُولِ، ولعلّه مِن زِيادَةِ النُّسَّاخِ؛ فانْظُرْهُ، والصَّحيحُ: خَوَتْ، (وخَوِيَتْ) كرَضِيَتْ، (خَيًّا)، بالفَتْحِ، (وخُوِيًّا)، كعُتِيٍّ، (وخَواءً)، مَمْدود، (وخَوايَةً)، كسَحابَةٍ: (خَلَتْ مِنْ أَهْلِها)، وهِيَ قائِمَةٌ بِلا عامِرٍ"(٢).

عاشرًا: الخاتمة:

أَحْمَدُ اللّٰهَ تعالى وأشكره، ثم أوجز أَهَمَّ نَتائِجِ البَحْثِ فيما يلي:

١. أولىٰ الزبيدي اهتمامًا كبيرًا في شرح القاموس لاختلاف نُسَخِ المخطوطات – علىٰ كثرتها – وذكر اختلافاتٍ كثيرةً يصعب حصرها، وكان لذلك أثر كبير في ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة في معجمه تاج العروس.

٢. اعتمد الزَّبِيدِيُّ علىٰ أكثر من نُسْخَةٍ، وإن لم يَذْكُرْ عَدَدَ هذه النُّسَخِ، أَوْ يَنْسِبْها كُلَّها إلىٰ وَصْفٍ يميزها عن غيرها، وإنما نَسَبَ بعضها فقط، وترك أَكْثَرَها دون نِسْبَةٍ.

٣. رَجَّحَ البَحْثُ اعْتِمادَ الزَّبِيدِيِّ علىٰ النُّسْخَةِ الـمَكِّيَّةِ الصَّحِيحَةِ.

٤. وَصْفُ الزبيدي النُّسْخَةَ المكّيّة بالصحيحة لا يلزم منه وجود نسخة مَكِّيَّة وَحِيدَة؛ فثَمَّ نُسَخٌ أخرىٰ مَكّيّة، كما لا ينفي وصفه النسخة المكّيّة بالصحيحة وجود نسخ أخرىٰ صحيحة غير المكية.

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: اللسان، مادة "م ي ع".

(٢) تاج العروس، الزبيدي، ٣٨/ ٢٢، ٢٣.

٥. عَبَّرَ الزَّبِيدِيُّ عن اختلافات النُّسَخِ بعبارات مثل: وفي بعض النُّسَخ زيادة – وفي بعض النُّسَخِ هُنا زِيادَة – وفي بَعْضِ النُّسَخِ كَذا – وفي نُسْخَةٍ أُخْرىٰ هُنا زِيادَة – وفي نُسْخَةٍ هُنا زِيادَة – وَفِي نُسْخَة زِيَادَة – كذا وُجِدَ زيادة ... في بَعْضِ النُّسَخِ – ويُوجَد هُنا في بعض النُّسَخ زيادة – ويوجَدُ هُنا في بعض النُّسَخ الصحيحةِ زيادة – هُوَ في نُسْخَتِنا ... وسَقَطَتْ عَنْ غَالِبِ الأُصُولِ الْمُصَحَّحَةِ – في النُّسْخَةِ كذا (ويُسَمِّيها أو يَصِفُها) كذا – في نُسْخَةِ فُلانٍ كَذا – في الأصول المَشْرِقِيَّة كذا – في نُسْخَة المُعْجَم كذا – في نُسْخَة الأَصْلِ كذا – في أُصُولنا، أو أُصُولنا المُصَحَّحَة، أو أُصُول القامُوس كذا.

٦. تمثلت أَنْواعُ اختلافاتِ النُّسَخِ عند الزبيدي في: اختلافات للتأكيد علىٰ الضبط الصحيح للفظ ووزنه – زيادات لألفاظ جديدة مختلفة الضبط أو مختلفة المَبْنَىٰ – زيادات لإيضاح الدلالة أو توسيعها – زيادات لتعميم شمول المعنىٰ لأنواع وأجناس مختلفة – زيادات لتكملة المواد المعجمية – زيادات في الجموع – زيادات لنسبة الرواية إلىٰ قائلها.

٧. كان للزَّبِيدِيِّ مواقف متباينة من اختلافات النُّسَخِ، وكان لذلك أثره علىٰ ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة في تاج العروس، وتنوعت بين اختلافات صحيحة مقبولة نَبَّهَ علىٰ صِحَّتِها، واختلافات رآها مُؤَكِّدة لمعلومات سابقة، واختلافات لم يُعَلِّقْ عليها، واختلافات رأىٰ أنها لا تضيف جديدًا للمعنىٰ، واختلافات رآها مُكَرِّرة لمعلومات سابقة، واختلافات نقل استغراب العلماء لها، واختلافات رفضها لعدم صحتها ولانفراد بعض النُّسَخِ بها دون سائرها، واختلافات رآها من زيادات النُّسَّاخِ.

٨. كانت هناك اختلافات في استعمال حروف العطف، وكان لذلك أثره علىٰ الدلالة علىٰ حسب معنىٰ الحرف المستخدم، كما أن الاختلاف حول إثبات حرف العطف نفسه أو حذفه كان له أثر علىٰ تحديد الدلالة الصحيحة.

٩. كما كانت هناك اختلافات حول تعريف اللفظ بالاسم أو المصدر، وكان لذلك أثره علىٰ الدلالة.

١٠. وكان لتحريف النُّساخِ أثر في زيادة ألفاظ، لكنَّ الزبيدي نبه إليها.

١١. رأىٰ الزَّبِيدِيُّ أنَّ المصدر الذي تَقَدَّمَ من الفعل يكفي دليلًا علىٰ ثبوت لفظه ودلالته، وهذا يدعم ما ذَهَبَتْ إليه بعض المعجمات الحديثة مثل متن اللغة والمعجم الكبير والمعجم التاريخي من اشتقاق صِيَغٍ فِعْلِيَّةٍ لم ترد من قبل ووَرَدَ المصدر منها فقط.

١٢. عدم تعليق الزبيدي علىٰ بعض الاختلافات لا يعني رفضه لها، بل فعله هذا أقرب لقبول الاختلاف بما يحمله من تنوع الدلالة وتوسيعها، مما يفهمه المتخصص، ويغني عن شرح الزبيدي له.

١٣. وردت بعض الزيادات والاختلافات مما هو من مقلوب الكلمات، انفرد بها بعض العلماء، وحرص الزبيدي علىٰ نسبة مثل ذلك إلىٰ قائله.

١٤. وقع إشكال تَسَبَّبَ في تعليق الزبيدي علىٰ زيادة بعض النسخ بأنها حاصل كلام سَبَقَ، وهو صحيح، لكنه كان شرحًا للشرح نفسه وليس شرحًا للفظ المطلوب شرحه، وكان المثال الذي عرضه البحث قد جانب الزبيدي فيه الصواب، وحقق البحث المسألة.

١٥. كان الزبيدي دقيقًا جدًّا في تحديد الاختلافات أو الزيادات التي لا يُحْتاجُ إليها والزيادات التي يكون المعجم بحاجة إليها، وذكر البحث نماذج من هذا وذاك.

١٦. عَلَّقَ الزَّبِيدِيُّ علىٰ الاختلافات التي لا تضيف جديدًا والمؤكدة والمكررة؛ لأنه – كما اخْتَطَّ لنفسه – تحرَّىٰ الِاخْتِصَار، وسُلوك سَبِيل التنقية والِاخْتِيَار، وتَجْرِيد الأَلفاظ عَنِ الفَضَلاتِ الَّتِي يُسْتَغْنَىٰ عَنْهَا فِي حَطِّ اللِّثامِ عَنْ وَجْهِ المَعْنَىٰ عِنْدَ ذَوي الأَفْكارِ.

١٧. ذكر الزبيدي اختلافات نَقَلَ استغراب العلماء لها، وكانت مستغربة لأنها لم تسمع عن العرب، ولم يصح لها قياس، ولم يروها عالم من قبل، أو سجلها في كتاب، مما يجعلها تدخل في زيادات النُّسَّاخِ.

١٨. رفض الزبيدي بعض الاختلافات باقتصار بعض الأصول علىٰ ألفاظ من شأنها تضييق الدلالة أو زيادات في بعض النُّسَخِ؛ وذلك لعدم صحتها ولانفراد بعض النُّسَخِ بها دون سائرها، كما رفض بعض الزيادات التي من شأنها تحريف المعنىٰ وإيهام مستخدم المعجم بصحتها مما يجعله يقوم بالبحث عن تفسيرها دون جدوىٰ.

١٩. قدم البحث ما استطاع – في ضوء جهد صاحبه – نماذج من إشارات الزبيدي إلىٰ اختلافات نُسَخِ "القاموس المحيط"، مع بيان ألفاظها وأنواعها وموقف الزبيدي منها وأحكامه عليها، وبَيَّنَ أثرها في ضبط الألفاظ وصوغ الدلالة في "تاج العروس"، ويدعو البحث إلىٰ تتبع كل الاختلافات والزيادات لبيان أثرها، فربما كانت هناك فوائد جديدة مع عرض كل اختلاف أو زيادة عن النسخ أو الأصول المخطوطة، كما يدعو البحث أيضًا إلىٰ تطبيق ذلك علىٰ كل المعاجم العربية.

المراجع

١. **أساس البلاغة**، الزمخشري، تقديم/ د. محمود فهمي حجازي، ود. عبد الحكيم راضي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر، إصدار مايو ٢٠٠٣م، وهي طبعة مصورة عن الطبعة الثانية لمركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية.

٢. **تحقيق التراث العربي**: منهجه وتطوره، د. عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، سنة ١٩٩٣م.

٣. **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزبيدي، تح/ مصطفىٰ حجازي وآخرين، مراجعة/ عبد الستار أحمد فراج وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٤. **التكملة والذيل والصلة**، الصاغاني، تح/ إبراهيم الإبياري، مطبعة دار الكتب، القاهرة، سنة ١٩٧١م.

٥. **شرح الرضي على الكافية**، تح/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط ٢، سنة ١٩٩٦م.

٦. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، تح/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، سنة ١٩٩٠م.

٧. **الفروق اللغوية**، أبو هلال العسكري، ص ١٣٨، تح/ محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٨. **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، تح/ مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، إشراف/ محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط ٨، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٩. **كتاب الأفعال**، السرقسطي، تح/ د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٠. **كتاب العين**، الخليل بن أحمد، تح/ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.م، د.ت.

١١. **كتاب النوادر** لأبي مسحل الأعرابي، تح/ د. عزة حسن، دمشق، سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

١٢. **لسان العرب**، ابن منظور، تح/ عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، سنة ١٩٨١م.

١٣. **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده، تح/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤. **المحيط في اللغة**، ابن عباد، تح/ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط ١، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٥. **المعجم الكبير**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حرف الباء، ط ١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦. **معجم اللغة العربية المعاصرة**، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، سنة ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٧. **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، سنة ١٤٢٥ه/ ٢٠٠٤م، و ط ٥، إصدار المجمع، سنة ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.